

قرار رئيس مجلس الوزراء**رقم ١١٣٢ لسنة ٢٠٠٨****رئيس مجلس الوزراء**

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقوانين

المعدلة له ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنة ٢٠٠٦ بالتفويض في بعض الاختصاصات ؛

وبناء على ما عرضه وزير النقل ؛

قرر :**(المادة الاولى)**

يُعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع ازدواج طريق طنطا / السنطة / زفتى ، وذلك

على النحو المبين بالملذكرة الإيضاحية والخرائط التفصيلية المرفقة .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٤٢٩ هـ

(الموافق ٣٠ أبريل سنة ٢٠٠٨ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / احمد نظيف

وزارة النقل

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١١٣٢ لسنة ٢٠٠٨

في إطار خطة وزارة النقل للحد من الحوادث على شبكة الطرق السريعة والرئيسية وتحقيق السيولة المرورية بازدواج وتوسيع الأجزاء التي تقع عليها كثافة مرورية مرتفعة وفي إطار تنفيذ البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية فيما يتعلق بإنشاء وازدواج ٣٠٠٠ كيلو متر طرق ومن ضمنها مشروع ازدواج طريق طنطا / السنطة / زفتى .

صدر قرار المجلس الشعبي المحلي بمحافظة الغربية بتاريخ ٢٧/١١/٢٠٠٧ الموافق على أعمال نزع ملكية الأراضي التي يمر بها المشروع .

وردت موافقة وزارة الزراعة بكتابها رقم (٣٢٥) بتاريخ ١٩/٣/٢٠٠٨ على نزع ملكية الأراضي اللازمة لتنفيذ مشروع ازدواج طريق طنطا / السنطة / زفتى .

تم إيداع مبلغ ٥ ملايين جنيه بشيك رقم (١٢٤٢١٢٠) بتاريخ ٢٠/٢/٢٠٠٨ بخزينة مديرية المساحة بالغربية وتم إيداع مبلغ ٩ ملايين جنيه بشيك رقم (١٢٤٢٢١٦) بتاريخ ٢/٤/٢٠٠٨ ليصبح إجمالي المنصرف ١٤ مليون جنيه كدفعة تحت الحساب .

تم إعداد الخرائط المساحية الموضح عليها خط سير المشروع .

برجاء التفضل بالموافقة على اعتبار هذا المشروع من أعمال المنفعة العامة ومرفق مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بالخصوص .

وزير النقل

مهنيس / محمد منصور